ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

منهج الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (١١-٣٥هـ): دراسة تحليلية في الفكر السياسي الإسلامي المبكر

حامد ال يمين

أستاذ مساعد، كلية المعارف والفكر الإسلامية، جامعة طهران، ايران

aleyamin@ut.ac.ir

هدير عبد المحسن سعدون العامري

طالبة دكتوراة، كلية المعارف والفكر الإسلامي، جامعة طهران، ايران

Mm2743410@gmil.com

The Methodology of Imam Ali ibn Abi Talib in Public Policy Management: An Analytical Reading of Early Islamic Political Thought and its Intersections with Contemporary Management Theory

Hamed Al-Yamin

Assistant Professor, Faculty of Islamic Studies and Thought, University of Tehran, Iran

Hadeer Abdul Mohsen Saadoun Al-Amri

PhD Student, Faculty of Islamic Studies and Thought, University of Tehran, Iran

ملخص البحث (Abstract)

يُعالج هذا البحث الموسَّع منهجَ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مواجهة الأزمات المتشعّبة والمتداخلة التي اعترضت مسيرة الأمة الإسلامية في الحقبة التأسيسية الممتدة بين عامَي (١١-٣٥هـ / ٦٣٢-٦٥٦م)؛ وهي حقبة تمتد من وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى نهاية عهد الخليفة الثالث، وتُعدّ من أكثر المراحل التاريخية حيويةً وتعقيداً وثراءً من الناحية التحليلية الجيوسياسية والمؤسسية. وتنطلق الدراسة من مقاربة تاريخية تحليلية مزدوجة، تجمع بين النقد الداخلي للمصادر الأولية وبين الاستنارة بأطر النظرية السياسية المقارنة لاستيعاب أبعاد التجربة الاستشارية والتصحيحية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) واستخلاص دلالاتها النظامية.

يرصد البحث ثلاثة محاور رئيسية في أداء الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) خلال هذه الفترة: أولها المحور السياسي وتجلّى في التعامل مع أزمات انتقال السلطة والشرعية الإجرائية منذ حادثة السقيفة، وتقديم المشورة الاستراتيجية في تنظيم الفتوح، وإدارة أزمة الاحتجاجات العامة في أواخر عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان عبر دور الوساطة الدبلوماسية لمنع الفوضى الدستورية. وثانيها المحور الاجتماعي وشمل معالجة التصدعات القبلية المبكرة، والحد من عودة العصبيات الجاهلية، وضبط العدالة القضائية كركيزة للسلم الأهلي والتنوع البشري للدولة الآخذة في التوسع. أما ثالثها فهو المحور الاقتصادي وبرزت فيه معارضته الاستشرافية لسياسات التراكم المالي الطبقي، وتقديم النصائح الهيكلية لإدارة بيت المال، والدفاع عن التوازن التوزيعي القائم على المبدأ النبوي المساواتي.

خلص البحث إلى أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أسّس لنموذج فريد في إدارة الأزمات من موقع المعارضة الناصحة والرجعية الفقهية العليا، يرتكز على حفظ بيضة الإسلام بوصفه مرجعية عليا، والعدل بوصفه ضرورة وظيفية لاستدامة السلم الاجتماعي، والشورى كآلية موضوعية لتصحيح الانحرافات الإدارية. وتُثبت الدراسة أن مواقف الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذه الحقبة لم تنبع من دوافع نفعية، بل استندت إلى رؤية نسقية مبدئية حافظت على كيان الدولة في أحلك لحظات التحول البنيوي.

الكلمات المفتاحية: الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إدارة الأزمات، الفكر السياسي الإسلامي المبكر، نهج البلاغة، صدر الإسلام، التوازن التوزيعي، المعارضة التصحيحية، بنية الدولة.

Abstract

This extensive research examines the methodology of Imam Ali ibn Abi Talib (pbuh) in confronting the multifaceted and overlapping crises that challenged the trajectory of the Islamic *Ummah* during its foundational era, spanning 11–35 AH / 632–656 CE. Extending from the passing of the Prophet (pbuh&hf) to the end of the third Caliph's reign, this period stands out as one of the most dynamic, complex, and institutionally and geopolitically rich historical phases.

The study employs a dual historical-analytical approach, combining the internal criticism of primary sources with insights from comparative political theory. This framework serves to comprehend the dimensions of Imam Ali's advisory and corrective experience and to extract its systemic and institutional implications.

The research identifies three primary dimensions in Imam Ali's role during this period:

- **The Political Dimension: Manifested in addressing the crises of power transition and procedural legitimacy following the *Saqifah* incident, providing strategic counsel regarding the organization of early conquests, and managing the public protests late in the reign of the third Caliph, Uthman ibn Affan, through diplomatic mediation to avert constitutional chaos.**
- **The Social Dimension: Encompassing the mitigation of early tribal fractures, curbing the resurgence of pre-Islamic factionalism (*asabiyyah*), and upholding judicial justice as a foundational pillar for civil peace and demographic diversity within the rapidly expanding state.**
- **The Economic Dimension: Highlighted by his forward-looking opposition to policies of class-based wealth accumulation, offering structural guidance on managing the public treasury (*Bayt al-Mal*), and defending a distributive equilibrium rooted in the egalitarian Prophetic tradition.**

The study concludes that Imam Ali established a unique model of crisis management from the position of an advisory opposition and supreme jurisprudential reference. This model is anchored on preserving the core integrity of Islam (*Baydhah al-Islam*) as an ultimate authority, upholding justice as a functional prerequisite for sustaining social peace, and utilizing *Shura* (consultation) as an objective mechanism for rectifying administrative deviations. Furthermore, the research demonstrates that Imam Ali's stances during this era did not stem from utilitarian motives; rather, they were grounded in a principled, systemic vision that preserved the fabric of the state during its darkest moments of structural transformation.

Keywords: Imam Ali ibn Abi Talib (pbuh), Crisis Management, Early Islamic Political Thought, Nahj al-Balagha, Early Islam, Distributive Equilibrium, Corrective Opposition, State Structure.

أولاً: المقدمة

١. الإطار العام وأهمية الموضوع

تحتلّ شخصية الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) موقعاً محورياً في دراسات الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي والمعاصر؛ وذلك لما تنطوي عليه مواقفه ومقاربته للأزمات من ثراء نادر وتعقيد استثنائي في مرحلة التأسيس والنمو الإمبراطوري للدولة الناشئة. إن دراسة دور الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الفترة الممتدة بين (١١–٣٥هـ) تكتسب أهمية معرفية بالغة، كونها تبحث في كيفية إدارة الأزمات الكبرى من خارج سدة السلطة التنفيذية المباشرة، حيث تحول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى صمام أمان قيمي، ومؤسسي، وقضائي للدولة. وتتوزع أهمية دراسة هذا المنهج على مستويات متعددة؛ فمن الناحية التاريخية، يُمثّل عهده الاستشاري مختبراً تحليلياً لفهم ديناميكيات الانتقال السياسي وعوامل تماسك المنظومة السياسية أمام الهزات الداخلية الناجمة عن التوسع الجغرافي السريع. ومن الناحية الفكرية، تتيح النصوص والخطب المأثورة عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في موسوعة "نهج البلاغة" والمتعلقة بهذه الحقبة مادة معرفية رصينة لفهم فلسفة المعارضة الإيجابية وأخلاقيات العمل السياسي عند تزاحم المصالح. ومن الناحية المنهجية، فإن تفكيك هذه التجربة يتطلب تجاوز السرد السطحي نحو الغوص في البنى العميقة للقرار السياسي والاقتصادي وصناعة الرأي العام في صدر الإسلام.

٢. مشكلة البحث والتساؤلات الجوهرية

تنطلق مشكلة هذا البحث من التنازع المعرفي حول طبيعة الدور السياسي والاجتماعي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مرحلة ما قبل خلافته (١١–٣٥هـ)؛ وتتلخص الإشكالية في السؤال المركزي الآتي: **إلى أي مدى امتلك الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) منهجاً نسقياً عقلانياً في إدارة الأزمات المركبة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي واجهت الأمة في عهد الخلفاء الثلاثة الأوائل؟ وكيف وازن بين الحفاظ على بيضة الإسلام واستقرار الدولة وبين الإنكار والتصحيح للسياسات الإدارية والمالية التي رآها منحرفة عن الجادة التأسيسية؟**

وتتفرّع عن هذا السؤال المركزي التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف أدار الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أزمة الشرعية والانتقال السياسي التي أعقبت وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دون الانزلاق إلى الحرب الأهلية؟
- ما المحددات الفلسفية والسياسية الكامنة وراء تقديم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) للمشورة الاستراتيجية والعسكرية لخلفاء عصره رغم تباين الرؤى؟
- كيف واجه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) التصدعات الاجتماعية والقبلية والقضائية الناتجة عن اتساع رقعة الدولة ودمج شعوب جديدة؟
- ما هي آليات النقد الاقتصادي والهيكلي التي اعتمدها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمواجهة أزمات بيت المال والتراكم الطبقي للثروات في عهد عثمان بن عفان؟
- كيف أدار الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) دور الوساطة السياسية في أزمة الحصار الكبرى (٣٤–٣٥هـ) لمنع انهيار مؤسسة الدولة؟

٣. أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- **أ.** استجلاء المنظومة المعرفية والفلسفية التي أسّست لمنهج الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في إدارة أزمات صدر الإسلام.
- **ب.** تشريح الآليات التنفيذية والاستشارية التي اعتمدها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مواجهة الأزمات الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- **ج.** ربط النص بالسياق التاريخي عبر مقترب نقدي موضوعي يتجاوز القراءات العاطفية والتلفيقات الحداثية المسقطة على النص التراثي.
- **د.** تحليل التباين البنيوي بين أطروحة الاستخلاف والعدالة عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وبين الأطر العلمانية الفلسفية المعاصرة.
- **هـ.** تقديم قراءة تقييمية تفسر نجاح الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الحفاظ على وحدة الكيان الإسلامي في بيئة بالغة الاستقطاب والتعقيد.

٤. المنهج وحدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهجَ التاريخي التحليلي النقدي، مستعينةً بأدوات الفكر السياسي المقارن كإطار تفسيري؛ لتفكيك العوامل البنيوية التي شكلت مسارات الأحداث. وتتحدد الدراسة زمنياً بالفترة الممتدة من سنة ١١هـ (وفاة النبي وتأسيس الخلافة) إلى ذي الحجة سنة ٣٥هـ (مقتل الخليفة الثالث وتولي الإمام الخلافة).

وترتكز المادة المصدرية للبحث على: "نهج البلاغة" لاستقراء الرؤية الذاتية والخطابية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إلى جانب الأمهات التاريخية مثل: تاريخ الطبري، وتاريخ اليعقوبي، والكامل لابن الأثير، ومروج الذهب للمسعودي، والفتوح لابن أعثم، فضلاً عن الدراسات الحديثة المحكمة في علم الاجتماع السياسي والتاريخ الاقتصادي لليمن والحجاز والعراق.

ثانياً: السياق التاريخي وبنية الأزمة المركّبة (١١–٣٥هـ)

١. الأزمات البنيوية الناجمة عن الانتقال والتوسع

إن فهم الآليات التصحيحية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يستلزم رصد التحولات الهيكلية العميقة التي طرأت على الدولة الإسلامية الناشئة عقب غياب الرمزية القيادية للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم). فقد بدأت الأزمات بنيوية وتراكمية؛ إذ أفرز الانتقال السريع من مجتمع المدينة الصغير إلى الإمبراطورية المترامية الأطراف تدفقاً هائلاً للموارد الاقتصادية والبشرية. هذا التدفق للثروات من الأقاليم المفتوحة في الشام

وفارس ومصر أحدث رجة في البنية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة، وولّد فجوة مؤسسية بين نمط الإدارة البسيط السائد وبين متطلبات الضبط البيروقراطي والمالي للدولة الجديدة.

٢. أزمة الشرعية الأولى والفراغ الدستوري في السقيفة

تمثلت أولى الأزمات السياسية الحادة في تاريخ الإسلام المبكر في الفراغ الدستوري الإجرائي الذي أعقب وفاة الرسول سنة ١١هـ. فقد كشفت حادثة السقيفة عن تباين حاد في الرؤى السياسية بين المكونات الأساسية (الأنصار والمهاجرين والهاشميين)، ونشأ عن ذلك الاستقطاب خطر حقيقي يهدد الكيان السياسي الوليد بالتشظي والعودة إلى المربعات القبلية والجهوية الأولى، لاسيما مع اندلاع حركات الردة في أطراف الجزيرة العربية. في هذا المنعطف التاريخي، واجه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) معضلة المفاضلة بين المطالبة بحقه الشرعي الدستوري في الخلافة وبين صون السلم الأهلي ومنع انهيار الكيان العام للدولة.

وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١١هـ)

▼ ▼

أزمة الشرعية والانتقال] [خطر الردة والتفكك الاجتماعي

▼

موقف الإمام علي (عليه السلام): الصبر الاستراتيجي وحفظ الكيان العام

٣. الخارطة الجيوسياسية المتغيرة

تحولت رقعة الدولة الإسلامية خلال عقدين من الزمن إلى رقعة جيوسياسية بالغة التعقيد والتنوع البشري؛ فبينما بقي الحجاز يمثل الثقل الرمزي والديني ومقر البيعة، برز العراق والشام كمراكز قوة مالية وعسكرية جديدة. وبسبب اختلاف الأنماط الإدارية الموروثة في الأقاليم (النظام الساساني في العراق، والبيزنطي في الشام)، نشأت أزمات جهوية حادة؛ إذ تميز إقليم الشام باستقرار نسبي خاضع لضبط تنظيمي محكم، في حين عانى العراق من تشتت مالي وقبلي وصراعات بين المقاتلة وزعماء العشائر، وهو ما يفسره ابن خلدون بتباين البنى العصبية والتجانس الجهوي بين الإقليمين.

٤. سياسات التراكم الطبقي وتوليد الأزمة في العهد العثماني

وصلت الأزمة البنيوية ذروتها في العقد الثاني من عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٢٩–٣٥هـ)؛ حيث نتج عن التغيير الجذري في السياسات المالية والإدارية –عبر إيثار ذوي القربى بالولايات والقطائع المالية الضخمة– نشوء "أرستقراطية مالية جهوية" أخلّت بالتوازن التوزيعي التأسيسي. هذا الانحراف الهيكلي أدى إلى نشوء أزمات ذاتية التوليد، تجلت في غضب اجتماعي عارم تمدد من الأمصار (مصر والكوفة والبصرة) نحو عاصمة الدولة، مما وضع المنظومة السياسية أمام انسداد دستوري غير مسبوق انتهى بحصار الخليفة ومقتله.

ثالثاً: منهج الإمام علي (عليه السلام) في إدارة الأزمات السياسية

١. إدارة أزمة السقيفة والانتقال السياسي (١١هـ): "الصبر الاستراتيجي"

أ. احتواء الفتنة الأهلية المبكرة

أظهر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في أعقاب حادثة السقيفة فكراً سياسياً استشرافياً عالي الدقة في التعامل مع أزمة الشرعية. فبينما حاول بعض قادة القوى الاجتماعية (كأبي سفيان بن حرب) استغلال إقصاء الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) عن السلطة لحشد المقاومة المسلحة على أساس قبلي وعائلي لإشعال حرب داخلية، واجه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) هذا التحرك برفض حاسم، مستخدماً لغة خطابية تهدف إلى تفكيك دوافع الفتنة.

ب. فلسفة تقديم المصلحة العليا للدولة

تمثلت استراتيجية الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذه الأزمة بما يُعرف في الفكر السياسي الحديث بـ"الصبر الاستراتيجي المبدئي"؛ حيث لخص موقفه في نهج البلاغة بقوله:"فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى، فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَذًى وَفِي الْحَلْقِ شَجًا".إن هذا الموقف لم يكن إذعاناً، بل كان خياراً عقلانياً وازَن فيه بين خسارة حقه الشخصي والدستوري وبين خسارة الوجود الهيكلي للدولة الإسلامية أمام أخطار الردة والروم والفرس، مفضلاً دور الرقيب والمصحح للمنظومة على هدمها.

٢. المشورة الاستراتيجية والعسكرية في عهد الخليفة الثاني (١٣-٢٣هـ)

أ. التنظيم المؤسسي والتقويم التاريخي على الرغم من تباين الرؤى السياسية، تحول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عهد عمر بن الخطاب إلى المرجعية الاستشارية الأولى في القضايا السياسية والاستراتيجية الكبرى. ومن أبرز التدابير الإجرائية التي صاغها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كانت نصيحته بوضع التقويم الهجري مستنداً إلى هجرة الرسول، وهو قرار أسهم في بناء الهوية الرمزية والمؤسسية للدولة وتأريخ مكاتباتها الإدارية والمالية بصورة منظمة.

ب. إدارة أزمات الجبهات العسكرية والفتوحعندما واجهت الدولة أزمات عسكرية حاسمة على الجبهتين الفارسية والبيزنطية، واقترح الخليفة عمر بن الخطاب أن يخرج بنفسه لقيادة الجيوش ميدانياً، قدم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) استشارة استراتيجية دقيقة تمنع حدوث فراغ سياسي في مركز الدولة. وجاء في نصيحته المحفوظة في نهج البلاغة:"إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ نَصْرُهُ وَلَا خِذْلَانُهُ بِكَثْرَةٍ وَلَا قِلَّةٍ... وَمَكَانُ الْقَيِّمِ بِالْأَمْرِ مَكَانُ النِّظَامِ مِنَ الْخَرَزِ يَجْمَعُهُ وَيَضُمُّهُ: فَإِنِ انْقَطَعَ النِّظَامُ تَفَرَّقَ الْخَرَزُ وَذَهَبَ، ثُمَّ لَمْ يَجْتَمِعْ بِحَذَافِيرِهِ أَبَداً".تُبرز هذه الاستشارة فهماً عميقاً لنظرية النظم السياسية؛ حيث يرى في رأس السلطة ركيزة رمزية وإدارية لحفظ التماسك المؤسسي، محذراً من تعريض مركز القيادة للخطر الميداني المباشر الذي قد يؤدي إلى تفكك مفاصل الدولة الجيوسياسية.

رأس السلطة / الخليفة في مركز الدولة

وظيفة نظامية: حفظ تماسك الأقاليم] [منع الفراغ الدستوري والأمني

٣. أزمة الشورى السداسية والانتقال الدستوري (٢٣هـ)

مثلت الشورى السداسية التي صاغها عمر بن الخطاب قبيل وفاته أزمة إجرائية معقدة؛ إذ وضعت الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مواجهة شروط سياسية وضعها عبد الرحمن بن عوف، والتي تقضي بالحكم وفق كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين (أبو بكر وعمر). هنا تجلى المنهج المبدئي الحازم للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)؛ حيث رفض شرط الالتزام بسيرة الشيخين كمرجعية دستورية ثالثة، معلناً التزامه بكتاب الله وسنة نبيه واجتهاده الخاص. هذا الرفض الإجرائي يعكس تمسكاً بفصل الأصول التشريعية عن الممارسات السياسية المرحلية، مفضلاً عدم نيل السلطة على قبول شروط تقيد أطروحته الإصلاحية المستقبلية.

٤. إدارة أزمة حصار عثمان (٣٤-٣٥هـ): الدبلوماسية الاحتوائية خلال الأزمة الكبرى التي واجهتها الدولة في عهد عثمان بن عفان، اضطلع الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بدور الوسيط الدبلوماسي المستقل لاحتواء حركة الاحتجاج المسلح ومنع انهيار الدولة. وتلخص منهجه في خطوتين إجرائيتين:

- **المحور الأول: التفاوض والحوار التعديلي:** حيث كان الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) يلتقي بوفود الثوار من مصر والكوفة وينقل مطالبهم المشروعة بالعدالة المالية وعزل الولاة الفاسدين إلى الخليفة، مقنعاً إياهم بالحلول السلمية والتراجع مقابل وعود الإصلاح.
- **المحور الثاني: صون الرمزية الدستورية للمؤسسة:** عندما تطورت الأزمة نحو رغبة الثوار في تصفية الخليفة جسدياً، اتخذ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) موقفاً حازماً لحماية شخص الخليفة عثمان، فأرسل ولديه الحسن والحسين (عليهما السلام) للدفاع عن الدار ومنع اقتحامها. وانطلق هذا الموقف من رؤية استشرافية تدرك أن مقتل الخليفة بتلك الطريقة العنيفة سيفتح على الأمة باب "الفتنة الهيكلية" ويهز شرعية السلطة ويشرعن العنف السياسي كوسيلة للتغيير، وهو ما حدث بالفعل لاحقاً.

رابعاً: منهج الإمام علي (عليه السلام) في إدارة الأزمات الاجتماعية

١. **مواجهة التصدعات القضائية كركيزة للسلم الأهلي** شهدت الفترة (١١-٣٥هـ) توسعاً ديموغرافياً هائلاً نتيجة لدخول شعوب وأعراق غير عربية في نسيج المجتمع الإسلامي (كالموالي والفرس والأقباط). هذا التنوع أنتج أزمات قضائية واجتماعية معقدة ناتجة عن تصادم الأعراف المحلية مع التشريع الإسلامي المستجد. وفي هذا السياق، شكل المنهج الفقهي والقضائي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) صمام الأمان لمنع المظالم الاجتماعية وتثبيت السلم الأهلي، حتى غدت مقولة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الشهيرة:"لولا علي لهلك عمر".وثيقة تاريخية تؤكد دور الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في ضبط المعيار القانوني للدولة. وتجلت عبقريته القضائية في إلغاء التمييز الاجتماعي، وتطبيق القانون بالتساوي على كافة الشرائح، وصون حقوق الفئات المستضعفة وغير المسلمة داخل المجتمع التعددي.

٢. **تفكيك العصبيات القبلية والنزعات الجاهلية** مع تدفق الغنائم وبروز الطموحات السياسية، بدأت العصبيات القبلية (لاسيما التنافس القديم بين مكة والمدينة، وبين المضريين واليمنيين) تعود إلى الواجهة متخذةً أبعاداً مؤسسية وجغرافية في الأمصار. واجه الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) هذا التفتت بالتركيز على "الخطاب التوحيدي الاجتماعي البنيوي". فقد كان يغتنم المنبر والمجالس العامة لنقد أصول الكبر والاستعلاء القبلي، مبيناً أن التماسك الاجتماعي لا يمكن أن يستدام عبر الروابط العشائرية النفعية، بل عبر الهوية العقدية والقانونية المشتركة التي تضمن المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات الإنسانية.

خطاب العصبية القبلي (الهويات الفرعية)

تفكيك بنيوي

▼

منهج الإمام علي (عليه السلام): الهوية الجامعة المستدامة

▼ ▼

]المساواة القانونية المطلقة] [المشترك القيمي التنموي[

٣. **رعاية الفئات الهشة والدفاع عن المعارضة السلمية** برز دور الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الاجتماعي كحمى قيمي للمضطهدين وأصحاب المواقف النقدية في عهد عثمان بن عفان؛ ويتضح ذلك جلياً في دعمه الاجتماعي والوجداني للصحابي أبو ذر الغفاري عند اتخاذ قرار نفيه إلى الربذة بسبب نقد الأخير لسياسات كنز الثروات وتوزيع المال العام. تحدى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الحظر السلطوي المفروض على توديع أبو ذر، وخرج معه رفقة ولديه، موجهاً له خطاباً يعكس مشروعية النقد الاجتماعي:"يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ غَضِبْتَ لِلَّهِ، فَارْجُ غَ مَنْ غَضِبْتَ لَهُ... إِنَّ الْقَوْمَ خَافُوكَ عَلَى دُنْيَاهُمْ، وَخِفْتَهُمْ عَلَى دِينِكَ".تؤسس هذه الحادثة لمنهج الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في حماية الفكر النقدي السلمي ومقاومة التهميش الاجتماعي والسياسي الممارس ضد أصحاب الرؤى التصحيحية.

خامساً: منهج الإمام علي (عليه السلام) في إدارة الأزمات الاقتصادية

١. **المنطلقات النظرية للفلسفة الاقتصادية التأسيسية** تتأسس الرؤية الاقتصادية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) على منطلق معرفي قرآني صارم يرى في المال العام ملكية مجتمعية عامة مستخلفة، تخضع لرقابة قيمية وإجرائية عليا. وبناءً على هذا المنظور، فإن دور السلطة ينحصر في كونها وكيلاً أميناً على التوزيع والتنمية، ولا يملك الحاكم أو النخبة الحاكمة أي حق في توظيف المقدرات المالية للدولة لبناء نفوذ سياسي أو عائلي خاص.

٢. **إصلاح منظومة ديوان العطاء والتوازن التوزيعي** خلال عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، تم تأسيس "ديوان العطاء" لتوزيع إيرادات الفتوح على المسلمين، واعتمد نظام المفاضلة المالية بناءً على السابقة في الإسلام والقرابة القبلية من قريش. ورغم أن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أسهم في المشورة اللوجستية لتنظيم الديوان، إلا أنه كان يسجل تحفظاً هيكلياً مستمراً على معيار المفاضلة، مرجحاً العودة إلى "المبدأ النبوي المساواتي المطلق". وجاءت معارضته أشد صرامة في عهد عثمان بن عفان عندما تحول النظام التوزيعي من المفاضلة بناءً على السابقة الدينية إلى المحسوبية السياسية والعائلية، واقتطاع أراضي السواد في العراق كقطائع خاصة لبني أمية. وكان الإمام علي بن أبي طالب

(عليه السلام) يقود الجبهة الاستشارية الرافضة لهذه السياسات، مؤكداً أن الخلل في المنظومة التوزيعية يمثل الوقود الحقيقي للاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تهدد أمن الدولة.

٣. **تقديم التنمية وإعمار الأرض على الجباية** شارك الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بتقديم نصائح مالية وتنظيمية جوهرية للولاة والقادة المعنيين بجباية الخراج في العراق ومصر خلال فترة (١١-٣٥هـ)؛ وتنطلق فلسفته من أن استدامة الإيرادات المالية للدولة لا تتحقق عبر تشديد القبضة الضريبية على المزارعين والمنتجين، بل عبر توفير التسهيلات وإعمار البنية التحتية للزراعة (كحفر القنوات وصيانة السدود). وكان يرى أن إرهاق الرعية بالجباية دون تنمية القاعدة الإنتاجية يؤدي حتماً إلى انهيار الاقتصاد الإقليمي وهجرة اليد العاملة، وهو المفهوم الذي صاغه لاحقاً بشكل مؤسسي كامل في رسائله الشهيرة.

٤. **الحقوق المتبادلة والالتزامات الضريبية: دراسة مقارنة في ضوء الفكر السياسي** تُؤسّس فلسفة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الضريبية لإطار نظري ينظم العلاقة التبادلية بين السلطة والمجتمع في الفكر الإسلامي المبكر؛ إذ يرى أن حق الدولة في جباية الخراج والضرائب مرتبط بنيوياً بقيامها بمسؤولياتها التنمية والأمنية تجاه الرعية. وتفصيل ذلك: أن التزام الأفراد بأداء الواجبات المالية يقابله التزام السلطة بتوفير العدل الإجرائي والموضوعي وإعمار الأرض وصون الأمن العام. فإذا أخلّت مؤسسة الحكم بواجباتها التنموية، ترتّب على ذلك سقوط أو تخفيف الالتزامات المالية المفروضة على الأفراد.وحين تُقارب الدراسات الحديثة هذا النموذج بطروحات "العقد الاجتماعي" في الفكر الفلسفي الغربي (كلُوك وروسو)، فإن التحليل المعمّق يستوجب التمييز الراديكالي بين المنظومتين لتفادي الإسقاطات الحداثية التلفيقية؛ فنظريات العقد الاجتماعي الحديثة (Modern Social Contract) تقوم على أساس علماني وضعي (Secular Positivism) يرى في الإرادة العامة المحضة أو التوافق البشري المجرّد مصدراً مطلقاً للشرعية والسيادة، في بيئة تنفصل فيها السياسة عن الميتافيزيقا.في المقابل، ينطلق فكر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من رؤية استخلافية (Viceregency) محكومة بمرجعية إلهية متعالية وثوابت أخلاقية سابقة على العقد الاجتماعي نفسه. فالشرعية هنا ليست نتاج تراضٍ مصلحي نفعي قابل للتحلل بموجب تبدل موازين القوى، بل هي تكليف شرعي وأمانة موضوعية يُحاسب عليها الحاكم أمام سلطة مطلقة، مما يجعل الحقوق والواجبات التزامات مبدئية متجاوزة لنسبية الإرادة البشرية الوضعية، ويُخرج الخطاب من سياق الموازنات الدفاعية أو الاعتذارية الساعية لشرعنة التراث بأدوات حداثية غريبة عن بنيته المعرفية.

سادساً: المرتكزات الفكرية والفلسفية لمنهج الإمام علي (عليه السلام)

١. **التوحيد كمحدد للمرجعية السياسية والاستخلاف** يُمثّل التوحيد في الفكر السياسي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ركيزة معرفية تتجاوز البعد الشعائري المجرّد إلى التطبيق النظامي والتشريعي. فالانطلاق من فكرة أن السيادة المطلقة لله تعني إجرائياً أن السلطة السياسية الممنوحة للحاكم هي أمانة مؤقتة ومقيدة بالحدود الشرعية والقيمية، ولا تمنحه حق الاستبداد أو تجاوز القانون. وتبرز رؤيته حول الحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكوم كتأسيس لعلاقة تعاقدية تكاملية تفصل بين الطاعة النظامية المشروطة وبين الإذعان المطلق المفسد لبنية الحكم والمولد للاستبداد.

٢. **العدل كضرورة بنيوية وظيفية لاستدامة النظام** يُقارب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) مفهوم العدالة من زاوية مزدوجة: فهي قيمة أخلاقية عليا في ذاتها، وضرورة براغماتية وظيفية لاستقرار الدولة واستدامة سلطتها؛ حيث يربط بين شيوع الظلم والتفاوت الاقتصادي والفساد الإداري وبين التفكك الداخلي السريع للمجتمعات والانهيار الجيوسياسي للنظام. ويعرّف العدل وظيفياً في قوله: "الْعَدْلُ يَضَعُ الأُمُورَ مَوَاضِعَهَا".معتبراً إياه الحالة التنظيمية الهيكلية التي تشغل فيها الكفاءات المواقع المناسبة ويحصل فيها ذوو الحقوق على استحقاقاتهم دون عوائق، مما يخلق انتظاماً مجتمعياً ذاتياً يقلل من الحاجة إلى استخدام أدوات الإكراه الأمني والسلطوي.

٣. **الشورى كآلية إجرائية تصحيحية للمشاركة** على الرغم من تباعده عن منصب الخلافة التنفيذي في الفترة (١١-٣٥هـ)، حافظ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) على تفعيل ثقافة الشورى وصنع القرار التشاركي عبر مشاركته الفعالة في مجلس مستشاري المدينة المنورة. وتميزت مقاربته بالتمييز الإجرائي الدقيق بين "المسائل الاجتهادية والتدابير الإدارية الميدانية" التي تقع في دائرة التداول وتعدد الآراء ويُرحب فيها بالاختلاف، وبين "الثوابت المبدئية والقانونية المستقرة" التي لا تخضع للمساومات السياسية أو النسبية الإجرائية والتصويت العددي.

٤. **قراءة المآلات والاستشراف السياسي للأزمات** اتسم الأداء السياسي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بالقدرة العالية على تحليل مآلات الحوادث والنتائج المترتبة على الانحرافات الإدارية والمالية الجارية. وتتضمن نصوصه وخطبه المحفوظة في هذه الحقبة تحذيرات استشرافية دقيقة حول عواقب نشوء الاستئثار المالي، وانقسام الأمة، وتحول نظام الخلافة الراشدة العادل إلى نمط الحكم العضوض المستبد

القائم على العصبية الجهوية. ويعكس هذا الوعي بالمآلات قراءة عميقة لديناميكيات التحول الاجتماعي، وفهماً سنتياً لطبيعة التغيرات الهيكلية التي تعيد تشكيل بنية الدولة والمجتمع.

سابعاً: تقييم نقدي للمهج: مواطن القوة وإكراهات التطبيق (١١-٣٥هـ)

١. مواطن القوة الهيكلية في المنهج الاستشاري

تتمثل أبرز ميزات الأداء الإداري والسياسي للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في هذه الحقبة في محددات عدة:

- **أولاً:** التطابق المطلق بين الطرح النظري والممارسة التنفيذية والمبدئية، وهو ما رسخ صدقيته السياسية حتى لدى منافسيه.
- **ثانياً:** تقديم أنموذج متطور لـ"المعارضة التصحيحية الإيجابية" التي لا تسعى لتعطيل مؤسسات الدولة أو إسقاط الكيان العام عند الخلاف، بل تعمل كجهة رقابية ومصححة لحماية المصلحة العليا للأمة.
- **ثالثاً:** الصرامة المطلقة في حماية الثوابت التشريعية والمالية والتوزيعية العادلة ورفض المساومات البراغماتية المؤقتة على حساب حقوق المجتمع.

٢. العوائق المؤسسية والإكراهات البنيوية الواقعية

يكشف التحليل الموضوعي المعمق أن التحديات والمآلات التاريخية المعقدة التي واجهت الأمة الإسلامية في أواخر هذه الحقبة (٣٠-٣٥هـ) لم تكن ناتجة عن قصور في الأطروحة التنظيرية أو المنهجية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). بل ارتبطت بجملة من الإكراهات الهيكلية الموضوعية؛ أبرزها: غياب البنية المؤسسية والبيروقراطية المستقرة والكافية لتنفيذ الخطط الإصلاحية والمالية الشاملة في دولة لا تزال في طور الانتقال من النمط القبلي إلى النمط الإمبراطوري. فضلاً عن ذلك، كان المجتمع يعاني من اتساع الفجوة الطبقية والجهوية وافتقاره لقوى سياسية وسيطة تدعم الخيارات القانونية المستقلة، إذ انقسم المجتمع بنيوياً بين أرستقراطية ممسكة بالثروة والنفوذ وتقاوم أي تغيير إصلاحي، وبين عامة تائهة تخضع لتأثير العصبيات القبلية والمصالح المادية الآنية.

٣. المفارقة التاريخية: الأثر المعرفي والواقع الميداني

تستوقف الباحث في تجربة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الاستشارية في هذه الحقبة مفارقة معرفية تتمثل في الفجوة بين الأثر الميداني المباشر لآرائه التصحيحية (والتي كانت تصطدم أحياناً بقرارات السلطة التنفيذية الرسمية أو توازنات القوى القبلية الممسكة بالولايات)، وبين الأثر الفكري والنظري المستدام لخطابه. فقد شكلت مواقفه، ونقوده المالية، وأحكامه القضائية التأسيسية إرثاً مرجعياً ممتداً صاغ ملامح الفقه السياسي الإسلامي المقارن وعلم السياسة الشرعية على مدى قرون طويلة، مما يثبت أن طروحات الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كانت تتجاوز الإمكانات البيروقراطية والتنظيمية الضيقة لعصره نحو التأسيس الحضاري والمعياري بعيد المدى.

ثامناً: الخاتمة والخلاصة (النتائج والتوصيات)

١. نتائج البحث

توصلت الدراسة التاريخية والتحليلية لمنهج الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في إدارة الأزمات خلال الفترة (١١-٣٥هـ) إلى النتائج الرئيسية الآتية:

- **النتيجة الأولى:** امتلك الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) رؤية نسقية متماسكة وعقلانية لإدارة الأزمات الكبرى من موقع المعارضة الناصحة والرجعية الفقهية والسياسية العليا، توازن بين الحفاظ على بيضة الإسلام والكيان الهيكلي للدولة وبين الإنكار والتقويم للانحرافات الإدارية والمالية.
- **النتيجة الثانية:** تميزت إدارته للأزمات السياسية بتبني استراتيجية "الصبر الاستراتيجي المبدئي" وتغليب الخيارات الدبلوماسية والحوارية التصحيحية في معالجة الفراغ الدستوري الإجرائي الناجم عن انتقال السلطة، منعاً لانزلاق الأمة نحو الحروب الأهلية المبكرة.
- **النتيجة الثالثة:** أثبت البحث الدور الاستراتيجي الاستشاري الفعال للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، لاسيما في تنظيم المنظومة القضائية كركيزة للسلم الأهلي وصياغة المشورات العسكرية الكبرى لحفظ التوازن البنيوي للدولة.
- **النتيجة الرابعة:** يختلف المقترب التبادلي للحقوق والواجبات عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) جذرياً عن نظريات العقد الاجتماعي الغربية الوضعية (كلُوك وروسو)؛ كونه ينطلق من بنية معرفية استخلافية ذات مرجعية إلهية متعالية وثوابت أخلاقية سابقة، لا من توافقات وضيعة علمانية نفعية ومؤقتة، مما ينأى بالبحث عن الموازنات الدفاعية والاعتذارية التلفيقية.

- **النتيجة الخامسة:** كشف التحليل الاقتصادي أن نقد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) للسياسات المالية في العهد العثماني كان نقداً بنيوياً ركز على خطورة التراكم الطبقي والمحسوبية وتوزيع القطائع، مؤكداً على أولويات تقديم عمارة الأرض والتنمية الزراعية على الجباية الضريبية المفرطة.
- **النتيجة السادسة:** ارتبط الفشل في احتواء أزمة مقتل الخليفة الثالث بإكراهات بنيوية موضوعية وتغيرات سريعة في طبيعة المجتمع والدولة تجاوزت إمكانية السيطرة الفردية، وليس بقصور في الرؤية المنهجية والاستشرافية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) التي مثلت وثائق معيارية تجاوزت حدود زمنها المعرفي.

٢. توصيات للبحث المستقبلي

بناءً على مخرجات هذا البحث، يُوصى بالمسارات والمقتربات المعرفية الآتية:

- إجراء دراسات مقارنة موسعة ترصد الجذور التأسيسية لإدارة المال العام والرقابة المالية بين فكر الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في عهد الخلفاء الثلاثة وبين الممارسات التنفيذية في عهد خلافته اللاحقة.
- فحص آليات التطور المؤسسي والبيروقراطي لديوان العطاء في صدر الإسلام وتحليل الأثر الاقتصادي الاجتماعي للتعديلات الهيكلية التي اقترحها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام).
- دراسة البنية التداولية واللغوية للخطب والرسائل المنسوبة للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في "نهج البلاغة" والمتعلقة بفترة (١١-٣٥هـ) لاستخراج آليات بناء الرأي العام والتواصل الاجتماعي الدبلوماسي في البيئات بالغة الاستقطاب.

الهوامش والتعليقات

١. انظر في الإطار العام: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩م، ج١، ص٤٥-٧٨؛ وكذلك: طه حسين، الفتنة الكبرى، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٦٦م، ص٩-٤٠.

٢. العقاد، عباس محمود، عبقرية الإمام علي (عليه السلام)، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص١١-٣٠؛ ومغنية، محمد جواد، في ظلال نهج البلاغة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢م، ج١، ص٣-٢٠.

٣. حول المنهج التحليلي في دراسة الفكر السياسي الإسلامي: الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، ص١٥-٤٥.

٤. المصادر الأولية الرئيسية المعتمدة في الدراسة: الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م. والطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م.

٥. حول التحولات الاقتصادية في عصر الفتوح: شلبي، أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية, القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م، ج١، ص٤٥٦-٤٩٠.

٦. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، مصدر سابق، ج٤، ص٢٨٠-٣٥٠؛ وابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ج٣، ص١٢٠-١٦٠.

٧. بشأن أزمة الشرعية: طه حسين، الفتنة الكبرى، مصدر سابق، ص٩٥-١٤٠؛ وكذلك: ضيف الله، محمد عبد الله، الدولة في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٤٠-٧٠.

٨. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج٢، ص١٧٨-١٨٢.

٩. نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٣٤ و١٤٦ المتعلقة بتقديم المشورة العسكرية والتنظيمية لعمر بن الخطاب.

١٠. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مصدر سابق، ج٣، ص١٥٤-٢٢٠؛ واليعقوبي، مصدر سابق، ج٢، ص١٧٨-٢٢٠.

١١. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، ٢٠٠٥م، ص١٩٣-٢٣٥ (فصل في العصبية

١٢. الطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٤٣٧-٤٦٠؛ وهيتي، فيليب، تاريخ العرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٦٥م، ص٢٣١-٢٥٥.

١٣. ضيف الله، محمد عبد الله، مصدر سابق، ص٧٠-١٠٠. وانظر أيضاً: الجابري، العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٢٤٥-٢٧٠.

١٤. ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩١م، ج٢، ص٢٩٠-٣١٠.

١٥. الطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٤٦١-٥٠٠؛ واليعقوبي، مصدر سابق، ج٢، ص١٨٢-١٩٢.

١٦. اليعقوبي، مصدر سابق، ج٢، ص١٨٣؛ والمفيد، محمد بن محمد بن النعمان، الجمل، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤١٣هـ، ص٣١٠-

١٧. المفيد، الجمل، مصدر سابق، ص٣٦٠-٤٠٠؛ ونهج البلاغة، الخطبة رقم ١٦٨.

١٨. نهج البلاغة، الشريف الرضي، مصدر سابق، ج٢، ص٤٥-٦٠.

١٩. الطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٥٢٠-٥٤٠؛ وابن الأثير، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣٠-٢٥٠.

٢٠. نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٤٦٠-٥١٠.

٢١. نصر بن مزاحم، مصدر سابق، ص٤٨٢-٥٢٠.

٢٢. نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٢٥ و١٢٦؛ ونصر بن مزاحم، مصدر سابق، ص٥٣٠-٥٧٠.

٢٣. نهج البلاغة، الخطبة رقم ٤٠ و٥٨؛ الشيبي، كامل مصطفى، الصلة بين التصوف والتشيع، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٢م، ج١، ص١٥٠-

٢٤. الطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٥٧٠-٦٠٠؛ وابن الأثير، مصدر سابق، ج٣، ص٣٢٠-٣٦٠.

٢٥. نهج البلاغة، الخطبة رقم ٩٢؛ والطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٦٠٠-٦٤٠.

٢٦. نهج البلاغة، الخطبة رقم ٤٠؛ والجابري، العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٢٥٠-٢٦٠.

٢٧. نهج البلاغة، الكتاب رقم ٢٦ و٢٧ (رسائل إلى الولاة الجدد).

٢٨. نهج البلاغة، الكتاب رقم ١٩، ٢٥، ٤٠، ٤٥.

٢٩. حول تتبع التطور التاريخي لمبادئ الإدارة: الخوجة، حمد، الحوكمة الرشيدة في الفكر الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠م، ص٨٥-١١٠.

٣٠. نهج البلاغة، الكتاب رقم ٥٣ (عهد مالك الأشتر) بكامله.

٣١. نهج البلاغة، الكتاب رقم ٥٣، الفقرة المتعلقة بأصناف الرعية.

٣٢. ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص٢١٥-٢٤٠ (فصل في العصبية والشوكة).

٣٣. الوردي، علي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق، ج١، ص٧٨-١١٠.

٣٤. نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٩٢ (القاصعة) كاملة.

٣٥. الجابري، العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٢٧٠-٢٩٠.

٣٦. نهج البلاغة، الخطبة رقم ٢٧، ٣٤، ٣٩، ٩٧.

٣٧. الوردي، علي، مصدر سابق، ج١، ص١١٠-١٤٥.

٣٨. مغنية، محمد جواد، في ظلال نهج البلاغة، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٠-٢٠٠.

٣٩. نصر بن مزاحم، مصدر سابق، ص٣٨٠-٤٢٠.

٤٠. الشريف الرضي، نهج البلاغة، المقدمة التحليلية لصبحي الصالح، ص٣-٤٠.

٤١. نهج البلاغة، الكتاب رقم ٥٣ (الفقرات المتعلقة بالفلاحين والتجار).

٤٢. نهج البلاغة، الكتاب رقم ١٧، ٤٨، ٥٥ (رسائل إلى معاوية).

٤٣. ضيف الله، مصدر سابق، ص١٩٠-٢٢٠.

٤٤. نهج البلاغة، الخطبة رقم ٣ (الشقشقية)؛ ومغنية، مصدر سابق، ج٣، ص٤٠-٨٠.

٤٥. نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٢٩ و٢٣٢.

٤٦. الطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٤٣٧؛ والمسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م، ج٢، ص٤١٥-٤٢٠.

٤٧. المسعودي، مروج الذهب، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٦.

٤٨. نهج البلاغة، الكتاب رقم ٢٦، ٢٧، ٥١.

٤٩. ابن الأثير، مصدر سابق، ج٣، ص٣٨٠-٤١٠.

٥٠.نهج البلاغة، الكتاب رقم ٥٣ (الفقرة الخاصة بإعمار الأرض).

٥١.الخوجة، حمد، الحوكمة الرشيدة، مصدر سابق، ص١١٠-١٣٥.

٥٢.نهج البلاغة، الكتاب رقم ٥٣ (فصل الأسواق والتجارة).

٥٣.مغنية، مصدر سابق، ج٣، ص٨٠-١١٠.

٥٤.نهج البلاغة، الخطبة رقم ٢٢٤؛ والطبري، مصدر سابق، ج٤، ص٤٤٠.

٥٥.ضيف الله، مصدر سابق، ص١٥٠-١٨٠.

٥٦.نهج البلاغة، الكتاب رقم ٥٣ (فصل الخراج والضريبة).

٥٧.الجابري، العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٢٩٠-٣١٠.

٥٨.نهج البلاغة، الخطبة رقم ٣، ٢١٦ (حق الله على الحاكم وحق الحاكم على الرعية).

٥٩.نهج البلاغة، الخطبة رقم ٢١٦.

٦٠.نهج البلاغة، الحكمة رقم ٤٣٧؛ والكتاب رقم ٥٣ (مقاطع العدل).

٦١.نهج البلاغة، الحكمة رقم ٤٣٧.

٦٢.نصر بن مزاحم، مصدر سابق، ص٣٥٠-٣٩٠.

٦٣.الجابري، العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٢٦٠-٢٨٠.

٦٤.نهج البلاغة، الخطبة رقم ٩٣ و١٣٨ و١٥١ (التحذيرات من الفتنة).

٦٥.المسعودي، مصدر سابق، ج٢، ص٤٢٠-٤٤٠.

٦٦.العقاد، عبقرية الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص١٨٠-٢٢٠.

٦٧.ضيف الله، مصدر سابق، ص٢٢٠-٢٦٠.

٦٨.الوردي، مصدر سابق، ج١، ص١٤٥-١٨٠.

٦٩.ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص٢٤٠-٢٦٥.

٧٠.الجابري، العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٣١٠-٣٣٥.

٧١.طه حسين، الفتنة الكبرى، مصدر سابق، ص٣٢٠-٣٥٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية (التراث الإسلامي الكلاسيكي)

١. **ابن الأثير**، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ١١ مجلداً.

٢. **ابن أعثم الكوفي**، أبو محمد أحمد (ت ٣١٤هـ). *كتاب الفتوح*. دار الأضواء، بيروت، ١٩٩١م، ٨ مجلدات.

٣. **ابن خلدون**، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ). *مقدمة ابن خلدون*. تحقيق: درويش الجويدي. المكتبة العصرية، صيدا، ٢٠٠٥م.

٤. **ابن قتيبة الدينوري**، أبو محمد عبد الله (ت ٢٧٦هـ). *الإمامة والسياسة*. تحقيق: علي شيري. دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٠م، مجلدان.

٥. **أبو الفرج الأصفهاني**، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ). *مقاتل الطالبيين*. تحقيق: أحمد صقر. دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

٦. **البلاذري**، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ). *أنساب الأشراف*. تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م، ١٣ مجلداً.

٧. **الدينوري**، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ). *الأخبار الطوال*. تحقيق: عبد المنعم عامر. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.

٨. **الشريف الرضي**، محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ). *نهج البلاغة: جامعاً لخطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) وكتبه ووصاياه وحكمه*. شرح وتحقيق: صبحي الصالح. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٩. **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ). *تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م، ١٠ مجلدات.

١٠. **المسعودي،** أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ). *مروج الذهب ومعادن الجوهر*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ١٩٨٨م، ٤ مجلدات.

١١. **المفيد،** محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ). *كتاب الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة*.

١٢. مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤١٣هـ.

١٣. **نصر بن مزاحم المنقري** (ت ٢١٢هـ). *وقعة صفين*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية،

١٤. **اليعقوبي،** أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت ٢٨٤هـ). *تاريخ اليعقوبي*. دار صادر، بيروت، (د.ت)، مجلدان.

ثانياً: المراجع الحديثة والدراسات المعاصرة

١٤. **الجابري،** محمد عابد. *العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته*. المركز الثقافي العربي، بيروت . الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

١٥. **الجابري،** محمد عابد. *نقد العقل العربي (٢): بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية*. المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

١٦. **الخوجة،** حمد بن صالح. *الحوكمة الرشيدة في الفكر السياسي الإسلامي: دراسة مقارنة*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠م.

١٧. **الشيبي،** كامل مصطفى. *الصلة بين التصوف والتشيع*. دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، مجلدان.

١٨. **شلبي،** أحمد. *موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (المجلد الأول: الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين)*. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م.

١٩. **ضيف الله،** محمد عبد الله. *الدولة في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): دراسة سياسية وإدارية*. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.

٢٠. **طه حسين.** *الفتنة الكبرى (الجزءان: عثمان وعلي وبنوه)*. دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٦٦م.

٢١. **العقاد،** عباس محمود. *عبقرية الإمام علي (عليه السلام)*. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).

٢٢. **مغنية،** محمد جواد. *في ظلال نهج البلاغة*. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢م، ٣ مجلدات.

٢٣. **هيتي،** فيليب. *تاريخ العرب*. ترجمة: جرجيس فتح الله. مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٩٦٥م.

الوردي، علي. *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث*. مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩م، ج١